الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٨
الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

انتخاب نائبي الرئيس والمقرر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما تذكرون، لم تتمكن اللجنة في الاجتماع التنظيمي، المعقود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، من تناول بند انتخاب بقية أعضاء المكتب لأن المشاورات كانت لا تزال مستمرة بين المجموعات الإقليمية المعنية.

ونتيجة للمشاورات الواسعة التي جرت أثناء الأسبوع الماضي، يسرني أن أخبركم أن المجموعات الإقليمية المعنية قد توصلت إلى اتفاق بشأن الترتيبات لشغل هذه المناصب. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثل أذربيجان، رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

السيد أليف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخبركم ياسيدي، وأن أخبر زملائي في اللجنة الأولى من خلالكم، أن جمهورية بيلاروس قررت سحب ترشيحها لأحد منصبي نائب رئيس اللجنة. وأثق في أن هذا الإجراء البناء من جانب عضو في مجموعة دول أوروبا الشرقية سيؤخذ في الحسبان على النحو الواجب عند انعقاد الدورة المقبلة في السنة القادمة.

وأتمنى لكم يا سيدي، ولجميع أعضاء المكتب الذين سينتخبون بعد قليل، كل نجاح في النهوض بواجباتكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أتيحت لنا الفرصة بالفعل لنؤكد لكم هنا على استعدادنا لتعزيز عمل اللجنة الأولى الناجح تحت قيادتكم.

كما تعرفون، فقد أظهر وفد جمهورية بيلاروس حسن استعداده منذ بداية العمل في اللجنة الأولى، مدركا بالتجربة مدى المسؤولية التي يتحملها القائم بدور رئيس اللجنة، ومدى تعقد هذا الدور، وكم يهم أن يكون قادرا في تصريف أعماله على الاعتماد اعتمادا كاملا على خبرة جميع المناطق وفرادى البلدان التي تتوفر لها الدراية اللازمة.

واختيار أعضاء مكتب اللجنة من أهم المسائل من وجهة النظر هذه. فهو يتطلب تفاعلا دقيقا بين المجموعات الإقليمية، كما يتطلب مراعاة النظام الداخلي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للجمعية العامة والتقاليد والمعايير المعمول بها، مع تحليل السوابق ذات الصلة وتقييم الحالة بالنسبة للمستقبل في دورة الجمعية العامة القادمة.

وعلى كل حال فإنه في ظل الظروف التي يكون فيها عدد المناصب التي تُشغل بالانتخاب في مكتب أي لجنة رئيسية غير متطابق مع عدد المجموعات الإقليمية، يتعين علينا أن نحرص من عام إلى عام على أن نقوي باستمرار هذه المناصب، التي تُشغل بالانتخاب، وعلى أن يكون شاغلوها من المنتمين في الواقع إلى مناطق معينة. ونأمل في أن يتفق معنا ممثلو جميع المجموعات الإقليمية في قولنا إن مبدأ التناوب - بالنسبة لمستويات المناصب من بين أمور أخرى - يلعب في هذه الظروف دورا هاما للغاية.

وقد تصرف وفد بيلاروس، على أساس النظام الداخلي، لا سيما أحكام المادة ١٠٣، وفي ضوء مقتضيات التوزيع الواجب للمناصب التي تُشغل بالانتخاب بين المجموعات الإقليمية، وآخذا في الحسبان أيضا الحالة في السنوات الماضية وفي الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي نفس الوقت، نلاحظ مع الأسف أن بعض المشاركين لم ينتهجوا في الحقيقة دائما نهجا متوازنا أثناء المشاورات التي دارت بشأن هذه المسألة على مدى الأيام القليلة الماضية، في ضوء الحاجة إلى التمثيل المتوازن للمجموعات الإقليمية على مستوى هذه المناصب التي تُشغل بالانتخاب في مكتب الجمعية العامة ومكاتب اللجان الرئيسية.

ونتيجة لذلك، فإن مجموعة دول أوروبا الشرقية هي أقل المجموعات الإقليمية تمثيلا من حيث توزيع المناصب التي تُشغل بالانتخاب بمختلف فئاتها في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن نرى، أن هذا قد يخلق خلفية غير مستصوبة لدورات الجمعية العامة في المستقبل ويُعقد مهمة تحقيق التمثيل المتوازن للمجموعات الإقليمية في الهيئات الانتخابية. ولا نريد لهذه الحالة أن تصبح سابقة أو أساسا لانتهاك المبادئ المقبولة بصدد التمثيل الجغرافي المنصف في المناصب التي تُشغل بالانتخاب في الجمعية العامة.

وبروح حسن النية، وفي ضوء الوضع المحدد القائم في اللجنة الأولى، أود أن أدلل مرة أخرى على اتخاذنا موقفا بناء، وهو الموقف المعهود دائما عن وفد جمهورية بيلاروس تجاه طائفة كاملة من المسائل المحددة الأخرى، بما في ذلك مسائل لها صلة مباشرة تماما بقضايا نزع السلاح. وإذ نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تيسير عمل اللجنة وتجنب تكرار وضع حدث في لجان أخرى، قررت بيلاروس سحب ترشيحها لمنصب نائب رئيس اللجنة الأولى للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ونأمل أن تولي المجموعات الإقليمية الأخرى الانتباه الواجب لهذه الخطوة في الدورات التالية للجمعية العامة.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد أن وفد جمهورية بيلاروس مستعد لدعم روح توافق الآراء، والعمل السلس، والجهود المشتركة الفعالة للدول الأعضاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبلغت أن مجموعة دول أوروبا الغربية سحبت هي الأخرى ترشيح هولندا لمنصب نائب الرئيس.

وبعد الاستماع إلى ممثلي أذربيجان وبيلاروس، أفهم أن مجموعة الدول الآسيوية رشحت السيد سودجادنان بارنوهادينغرات، ممثل اندونيسيا لمنصب نائب الرئيس. ورشحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السيد أليهاندرو فيرديير من الأرجنتين لمنصب نائب الرئيس. أما مجموعة دول أوروبا الغربية، فقد رشحت السيد ميلوس كوتيريك من جمهورية سلوفاكيا لمنصب المقرر.

وحيث أن هناك اتفاقا على هذا الترتيب فيما بين المجموعات الإقليمية المعنية، فسأعتبر أن اللجنة، وفقا للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة، ترغب في الاستغناء عن الاقتراع السري، وتعلن انتخاب السيد بارنوهادينغرات ممثل إندونيسيا والسيد فيرديير ممثل الأرجنتين نائبين للرئيس، وانتخاب السيد كوتيريك ممثل جمهورية سلوفاكيا مقررا للجنة الأولى بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي للسيد بارنوهادينغرات والسيد فيرديير

على انتخابهما نائبين للرئيس، وللسيد كوتيريك على انتخابه مقررا للجنة الأولى. وإنني لعلى ثقة بأنهم بفضل خبرتهم العميقة في ميدان نزع السلاح، سيسهمون إسهاما كبيرا في أعمال اللجنة. ولا يساورني أدنى شك في أنني أستطيع أن أعول على تعاونهم في كل مراحل الدورة.

البنود ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد سيسي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، باسم وفد جمهورية مالي، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإنني على اقتناع بأن مهاراتكم البارزة بوصفكم دبلوماسيا، وخبراتكم العظيمة ستمكنكم من تأدية هذا الواجب بامتياز.

نود أيضا أن نتوجه بالتهنئة إلى سائر أعضاء المكتب.

ولكم أن تتأكدوا، سيدي، من تأييد وفد بلدي التام لكم في اضطلاعكم بواجباتكم النبيلة.

إن المجتمع الدولي لديه مبررات وجيهة للشعور بالارتياح إزاء الجهود المشتركة التي بذلت في السنوات الأخيرة لإقامة نظام أمن جماعي خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة من خلال خفض الترسانات النووية، وحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية، وزيادة احتمالات إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك فإن هدف نزع السلاح العام والكامل مازال بعيد المنال.

وقد رحب وفد بلدي بالقرارات المتخذة في المؤتمر الماضي الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما يتعلق بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ويحدونا الأمل في أن يؤدي المؤتمر المقبل المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، إلى القضاء النهائي على هذا النوع من الأسلحة القادرة على إفناء كل أشكال الحياة على كوكبنا.

كما أن التوقيع في العام الماضي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان خطوة حاسمة إلى الأمام في عملية نزع السلاح النووي.

وبالمثل، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق عدة من العالم، بموجب معاهدات تلاتيلولكو وبليندابا وراروتونغا وبانكوك، يعزز تصميم شعوب تلك المناطق على العيش في عالم تخلص إلى الأبد من الأسلحة النووية.

كما أن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، يحدد معيارا لاتفاق متعدد الأطراف من نوع جديد، لا يحظر فحسب فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، بل ينطوي أيضا - وقبل كل شيء على تدمير المخزونات الموجودة من هذه الأسلحة.

ويلاحظ وفد بلدي أيضا بعين الارتياح التطورات الإيجابية في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وصحيح أن جهودا جديرة بالثناء بذلت في مجال نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ولكن الأسلحة التقليدية، باستثناء الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ما زالت مجالا لم يستكشف بعد، ولم يخضع حتى الآن لمعايير دولية.

ووفد بلدي يرحب بنتائج مؤتمر أوسلو الدبلوماسي التي أدت إلى اعتماد اتفاقية حظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إلا أننا نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام الذي أكد أن عدم وجود أية قواعد تنظم الأسلحة التقليدية - ولا سيما الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة - مسألة تثير بالغ القلق. ومن ثم، دللت مالي على التزامها بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة عن طريق مبادرات ملموسة على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

ونحن نحيي جميع الوفود التي شاركت في تقديم القرار ٤٥/٥١ لام "مساعدة الدول على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وجمعها". فهذه المبادرة أسهمت، داخل الأمم المتحدة، في ظهور مفهوم نزع السلاح الجزئي الذي يستهدف لفت نظر المجتمع الدولي

إلى العواقب الوخيمة التي تؤدي إليها الأسلحة الصغيرة، وخاصة في البلدان النامية، حيث تتسبب هذه الأسلحة في إذكاء لهيب الصراعات. ومن الأهمية بمكان أن ندعم على سبيل الاستعجال جهود بلدان منطقة السهل الصحراوي دون الإقليمية لاحتواء ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة.

وسيقوم وفد بلدي في القريب العاجل، مع نفس المشاركين في تقديم قرار العام الماضي، بتقديم مشروع قرار بشأن نفس الموضوع، آملين في أن يحظى بفهم جميع الوفود التي تعتبر انتشار الأسلحة الصغيرة مصدرا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في البلدان النامية، حيث تجهض هذه الأسلحة كل جهد تبذله تلك البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نفس السياق، قامت حكومة مالي، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم اسبوع للسلام في مالي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، احتفلت أثناءه بالسنة الأولى لشعلة السلام. والمنتدى الدولي الذي عقده ممثلو بلدان المنطقة دون الإقليمية والمؤسسات والوكالات التي أشرت إليها لتوي، جعل من الممكن أثناء هذا الأسبوع، التعرف على أسباب انتشار الأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية ووضع تدابير لمكافحة هذا الانتشار.

وأسباب هذه الظاهرة تتضمن الصراع على السلطة؛ وعدم احترام المبادئ الديمقراطية؛ وتهديد التعصب الديني؛ ورفض الاعتراف بهويـــــة بعض المجموعات الاجتماعية؛ ورفض فكرة تناوب السلطة؛ وسوء الحكم؛ وعجز الدولة عن ضمان أمن مواطنيها؛ والتسلل عبر الحدود.

ولمقاومة بلاء الانتشار، أوصى المحفل بإقامة نظام أمن مندمج فـــي إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتنقيح ومواءمة الصكوك القانونية؛ وتعزيز نظام مراقبة الحدود؛ وإنشاء سجلات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ وتقديم المجتمع الدولي المساعدة إلى البلدان التـــي تطلبها؛ والتدريب الوطني والإقليمي لموظفي الشرطة الذين يرتدون الزي الرسمي؛ واغتنام الفرصة للاشتراك بشكـــل جماعي أو انفرادي في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ وسلامة الحكم؛ ووضع برنامج لنشر ثقافة السلم؛ وإرساء حكم القانون؛ واحترام الديمقراطية وتعزيزها.

وناشد المحفل أيضا المجتمع الدولي أن ينضم إلى الـــدول في كفاحها ضد انتشار الأسلحة الخفيفة، لأن معظمها يواجه صعوبات اقتصادية أيضا. وأخيرا، أوصى المحفل بتنفيذ وقف اختياري لتصدير واستيراد وإنتاج الأسلحة الخفيفة في دول المنطقة دون الإقليمية.

لا بد لنا أن نبرز أن فكرة الوقف الاختياري أثيرت في المؤتمر المعني بمنع النزاعات ونزع السلاح والتنمية في غرب أفريقيا، الذي عقد في مالي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، والذي شاركت فيه حوالي عشرة بلدان من غرب أفريقيا.

والاشتراك في الوقف الاختياري من المقرر أن يكون طوعيا ومفتوحا لجميع الدول الأفريقية. وإذا ما رغبت دولة في إنهاء الاشتراك في أي وقت، فإن كل ما تحتاج إليه هو مجرد إبلاغ المشاركين الآخرين. ومع ذلك، فإن الـــدول الراغبة في الاشتراك في الوقف الاختياري ستحتاج إلى آلية تنسيق للإبلاغ والمساعدة الفنية ولتحقيق التواؤم وتنفيذ تدابير مشتركة في سياق برنامج للتنسيق والمساعدة من أجل نزع السلاح والأمن.

ويسر وفد بلدي أن يذكر أن القرارات التي توصل إليها في المشاورات الوزارية التي عقدت في سياق "أسبوع السلام" في مالي من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ تتفق تماما مع نتائج لجنة الخبراء الحكوميين المعنيين بالأسلحة الصغيرة فيما يتعلق بتحليل أسباب انتشارها، وطبيعة المشكلة، والتوصيات ذات الصلة.

بالإضافة إلى هذا، في إطار تنفيذ التوصيات التي قدمتها البعثة الاستشارية التي أرسلها الأمين العام، أنشأ رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، بالأمر التشريعي ٩٦-٣٠٤ الصادر عن رئاسة جمهورية مالي والمؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. ومهمة هذه اللجنة - التي بدأت عملها، هي مساعدة الرئيس في وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. وهي ستتطلب دعم المجتمع الدولي في جهودها لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة - وهذا شرط ضروري

مسبـــق إذا مـــا كان للمهام العاجلة العديدة التي تواجه مالـــي فـــي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تنفذ.

وأود أن اختتم بياني بالاقتباس مما ذكره رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، عندما تكلم في مراسم افتتاح أسبوع السلام في باماكو يوم ٢٤ آذار/ مارس الماضي إذ قال:

"إننا نصنع السلام أساسا من أجل أنفسنا. ويجب أن نضحي من أجل السلام، لا أن نُلزم بأداء ثمن من أجل السلام. إن متطلبات التضامن الدولي تقـــوم علـــى هذا المبدأ. السلام والسلام وحده - ولا شيء غير السلام، ولكن السلام الكامل. لعل "شعلة السلام" تنير قارتنا كلها وتجلب النور إلى قلوب وعقول جميع الشعوب".

السيد لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، نيابة عن الوفد الفلبيني، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. والفلبين يسرها أيضـــا أن تـــرى أنه سيكون بوسعكم الاعتماد على المساعدة القيمة التي سيقدمها لكم في مهمتكم أعضاء مكتبكم، ومنهم من كـــان عونا كبيرا لوفد بلدي في مناسبات عديدة. وأنا واثق بأن عملنا - تحت قيادتكم الحكيمة - سيكتمل بنجاح. وأود أن أؤكد لكم تأييد وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وفاء لآمال وأحلام السنوات القليلة الأولى بعد نهاية الحرب الباردة تحققت مكاسب كبرى - إلى حد ما - في مجال نزع السلاح. فاليوم، لدينا معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ومعاهدة ممدة تمديدا غير محدود لعدم انتشار الأسلحة النووية. ومناطق خالية من الأسلحة النووية تغطي أجزاء كبيرة من العالم. ولدينا حكم قانوني يعتد به من محكمة العدل الدولية بأن على الدول التزاما بالتفاوض لإنهاء الأسلحة النووية. واتفاقية الأسلحة الكيميائية أصبحت نافذة، ونحن بصدد تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما أننا بعد دعم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، صغنا معاهدة دولية تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد سيفتح باب التوقيع عليها في كانون الأول/ ديسمبر.

لكن الأمل في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل والحلم به لا يمكن أن يتحققا حتى يتحقق نزع حقيقي وجاد للسلاح النووي. ويجب أن نبني على إنجازاتنا، وإلا ستظل آمالنا وأحلامنا دون تحقق.

في هذه الأوقات التي سِمتها التغير، لا يصح أن تعد مـــن قبيل المغالاة الدعوة إلى نزع سلاح حقيقي في المجال النووي. ومع ذلك انتقد البعض حركة عدم الانحياز وقالوا إنها تغالي نظرا للأسلوب والشكل اللذين راحت تطالب بهما بإنهاء الأسلحة النووية. لكن هل كان عالم عـــدم الانحياز معتدلا؟ إن وصفنا بالمغالاة أو عدم الاعتدال قد يكون وصفا مبالغا فيه بأكثر من اللازم. فكيف نكون مغالين إذا كان الالتزام بتخليص العالم من الأسلحة النووية قد ظل قائما في معاهدة عدم الانتشار طوال ثلاثة عقود، وقد أكدته محكمة العدل الدولية في العام الماضي. وكيف نكون مغالين في حين أن المنادين بنـــزع حقيقي وجاد للسلاح النووي ما برحوا يظهرون استعدادا للتوصل إلى الحلول الوسطى. فمن معاهدة عدم الانتشار إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونزع السلاح يخلي الطريق ليحل محله عدم الانتشار.

من المسلَّم به أن الحلول الوسطى هذه كانت صعبة وإلى حد ما مؤلمة. ولقد أوصلتنا إلى مجرد حافة نزع السلاح النووي دون أن تتخطاها. لقد توصلنا إلى هذه الحلول الوسطى، لكننا أوضحنا أن هذه خطوات إلى الأمام - لبنات صغيرة وهناك يمكن أن نبني عليها. وعلى هذا يجب أن ننتقل منها إلى ما بعدها. ينبغي أن نعمل الآن على تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن نعمل علـــى وقف جميع أنواع الاستحداث النوعي والكمي للأسلحة النووية وعلى تدمير جميع الأسلحة النووية القائمة والقضاء عليها.

في هذا الشأن، لا بد أن نرحب بالتطورات الإيجابية في نزع السلاح النووي الانفرادي والثنائي. ولا بد لنا أن ننفخ في بوقنا نحن أيضا ونتحدث عن جهودنا من أجل نزع السلاح النووي بوصفنا دولا غير حائزة للأسلحة النووية. في يوم ٢٧ أيار/ مايو من هذا العام، دخلت معاهدة منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية حيز النفاذ. وفي ذلك اليوم، انكمش العالم أمام الأسلحة النووية. في ذلك اليوم انضمت بلدان منطقتي إلى الدول الأطراف في معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا،

وبليندابا ومعاهدة أنتاركتيكا في قطع خطوات إقليمية كبرى نحو تخليص العالم من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. في ذلك اليوم، أصبح للسياسة المعلنة الثابتة في دستور الفلبين الخاصة بالتحرر من الأسلحة النووية معنى أعظم.

إننـــا نعتقد أن جهودنا ينبغي ألا تقف عند هذه المنجزات. مـــرة أخرى، ستنظر لجنتنا في مشروع قرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. ونحن نؤيد تأييدا قويا مشروع القرار هذا، ونهنئ البرازيل وسائر مقدمي مشروع القرار. ونأمل عند نظرنا في هذا المشروع في لجنتنا هذه أن نقرر تقويتـــه بدلا من السعي إلى حلول وسطى بشأنه ومن ثم إضعافه.

إن الحل الوسط لم يكن القاعدة التي اتبعت في المفاوضات التي اختتمت مؤخرا بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد عمدت عملية أوتاوا وقاومت الحلول الوسطى التي كانت ستخذل بها الدواعي الإنسانية التي تحتم حظر هذه الأسلحة الغادرة. والفلبين ستوقع على ذلك الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر، ونحن ندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو.

وفي الفلبين نعد تشريعا يجرم حيازة واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الاتجار بها أو بأجزائها. هذا التشريع يتجاوز حدود التطبيق الإقليمي المعتاد لقوانيننا، وينطبق على أي انتهاك يحدث في أي مكان من العالم ما دام ينطوي على عنصر محلي أو رابطة محلية.

والجهود الدولية للإقلال من النقل غير المشروع للأسلحة وخاصة الأسلحة الصغيرة قد ولدت عوائد للسلم في بلدنا. فانتهى الانفصال المسلـــح وأصبح التمرد العنيف على وشك الانتهاء في الفلبين، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير للجهود المتضافرة التي تبذلها الدول لتقييد نقل الأسلحة الصغيرة. ومع ذلك لا تزال توجد صراعات إقليمية وداخلية عديدة فـــي أجـــزاء أخرى من العالم، ولا تزال إمكانية الحصول على الأسلحة على نحو غير مشروع عنصرا رئيسيا في هذه الصراعات. ولا بد أن نواصل جهودنا لمعالجة هذه القضية البالغة الأهمية.

والشفافية في التسلح وفي الميزانيات العسكرية هي احدى الوسائل التي جعلتنا نحقق النجاح في تقييد نقل الأسلحة وفي بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وترى الفلبين أن الشفافية لا تزال عنصرا هاما، ليس فقط في مجال نزع السلاح ولكن أيضا في المحافظة على السلم والاستقرار، ومن ثم فإننا نؤيد تأييدا كاملا عمل لجنتنا بشأن الشفافية.

وبالإضافة إلى الشفافية، يتعزز السلم والاستقرار الإقليميين بسبب الفرص المتاحة للدخول في حوار حقيقي حول نزع السلاح والأمن. ومنطقتنا تدين بالشكر بصفة خاصة للجهود المصممة التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لجمع أبناء المنطقة فضلا عن الخبراء والمجموعات المهتمة لتبادل الحديث عن نزع السلاح والسلم في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ونـــرى أن عمـــل المركز يشكل اسهاما هاما في الحفاظ علـــى السلم فـــي منطقتنا، ونحن نتعهد بمواصلة دعمنا له.

والتطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح، سواء فـــي ذلك ما يخص منها الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، بالإضافة إلى جهودنا الخاصة، تظهر تحركا وزخما عالميين واضحين. وهذا الزخم قد يتعرض لخطر كبير نتيجة لما هو أكثر من المقاومة العادية التي يفرضها المعارضون لنزع السلاح الحقيقي الجاد. لقد أصابت حمى الإصلاح هذه اللجنة. ولعله كان من الحتمي أن تُستدرج لجنتنا إلى مناقشة الإصلاح التي ابتليت بها بقية أجهزة الأمم المتحدة.

إننا نؤيد الإصلاح. وتعلمنا من خبرتنا في الفلبين أن الإصـــلاح الحقيقي شيء حسن. فبعـــد أن استعدنا ديمقراطيتنا منذ أقل من عقد من الزمن، أصبح برنامجنا التشريعي موجها صوب القيام بإصلاحات ديمقراطية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وقد لاقى هذا البرنامج نجاحا كبيرا. ولكن إذا كانت قضية إصلاح الهياكل والنهج فيما يتصل بنزع السلاح والأمن الدوليين ستؤدي إلى وقف تام مفاجئ للزخم الذي تولد في السنوات القليلة الماضية، فهنا ينبغي أن ننادي بالحذر.

وإذا كان اهتمـــام الـــدول، وعلى الأخص الدول التي تكـــرس موارد بشرية ومادية شحيحة لنزع السلاح،

سينصرف عن بذل جهود جادة من أجل نزع السلاح، إلى مناقشات وخلافات لا نهاية لها حول موضوع الإصلاح، فهنا ينبغي أن نطالب بالنظر في عواقب الأمور. وإذا كانت محاولة الزج بموضوع الإصلاح في مجال نزع السلاح، حيلة متعمدة وبارعة لصرف الانتباه والتعطيل، وإذا كانت موارد كبيرة وقوى لا تقاوم ستسخر للإسهام في تنفيذ هذه الحيلة، فلن يكون أمامنا إذن إلا الاعتماد على نجدة تأتينا من السماء.

أعتقد أن علينا أن نسأل بعض الأسئلة الأساسية. فأولا وقبل كل شيء ما هو على وجه الدقة الخطأ الذي يحتاج إلى إصلاح في عملنا؟ لا ننكر أن مؤسستنا غير كاملة. على أن الصعوبات التي تعترض سبيلنا ربما تكون راجعة إلى حقائق سياسية تكاد أن تكون غير قابلة للتبديل أكثر من رجوعها لأسباب هيكلية.

لقد اقترحت بعض التغييرات المحددة وصيغت بعض الاقتراحات. ولعله يجدر بنا أن نفكر مليا في هذه الاقتراحات في ضوء ما واجهناه في الماضي وبالاستفادة من تجاربنا السابقة. فالأسئلة التي ينبغي أن نسألها أذن هي: هل هذه التغييرات المقترحة كانت ستؤدي إلى معاهدة أفضل وأكثر شمولا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟ هل هذه التعديلات المقترحة كانت ستجعل الأمم المتحدة أسرع إلى الاستجابة للصيحة المدوية من أجل فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد؟ هل هذه التعديلات المتوخاة كانت ستؤدي إلى اختلاف كبير في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؟

لقد ردت مجموعة الـ ٢١ في جنيف وحركة عدم الانحياز على هذه الاقتراحات في أوراق منفصلة تبرز العديد من القضايا الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في أية مناقشة للإصلاح في مجال نزع السلاح. والفلبين تؤيد وجهات النظر المبينة في هذه الأوراق.

إننا لا ننبذ كليا قبول الاعتبارات العملية في صدد إصلاح نزع السلاح. فإذا كان ثمن الإصلاح الحقيقي والجاد الذي يدفع نزع السلاح إلى الأمام هو أن نقبل، ريثما نحققه، ما يكاد أن يكون وقفا عمليا لجهود نزع السلاح، فقد يكون علينا أن نؤدي هذا الثمن. أما إذا كنا سننصرف ولو قيد أنملة عن جهود نزع السلاح كي نتناول الإصلاح ولكن الإصلاح الحقيقي لا يكون لائحا في الأفق، فإن هذا يقتضي منا موقفا آخر. فالحاجة إلى السير في طريق نزع السلاح حاجة ملحة للغاية. والخسائر قد تكون فادحة.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على عتبة الألفية الثالثة اكتسبت البشرية تجربة غنية بناءة، وإن لم تكن سهلة، في ميادين نزع السلاح والمحافظة على السلم والأمن الدوليين. فقد وضع نظام أساسي للتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف لضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد سمح لنا هذا النظام بمواجهة أسوأ التحديات خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وفي نفس الوقت، لا يكاد يوجد محل للزهو والقناعة بالحال. فينبغي زيادة تعزيز فعالية تدابير نزع السلاح القائمة حاليا. ولا بد أيضا من تعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة وللدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. ونحن في حاجة ماسة لاتخاذ تدابير لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل، ولتطوير عملية نزع السلاح النووي، وضمان حل فعال للعديد من قضايا نزع السلاح التقليدي. ولا ينبغي أن تغيب عن اهتمامنا مواضيع من قبيل تدابير نزع السلاح الإقليمي، وإكساب الاتفاقيات السارية حاليا صفة العالمية الكاملة، والصلة بين نزع السلاح والتنمية، ومواضيع أخرى كثيرة.

إن حزمة الاتفاقات الهامة التي وقعها في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، وزراء خارجية الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتصل بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي سبق أن وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢، كانت تتويجا لمفاوضات دارت في جنيف لمدة تزيد على أربع سنوات حول القذائف المضادة للقذائف التسيارية والمسائل المتصلة بها، وهي في اعتقادنا حدث رئيسي من أحداث العام الراهن في ميدان نزع السلاح، حدث جاء موافقا، زمنيا وسياسيا، لافتتاح الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ومذكرة التفاهم الموقعة بشأن الخلافة قد حافظت على صلاحية معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي

تعتبر حجر الأساس في منع سباق التسلح، كما ضمنت تحول المعاهدة من القالب الثنائي السابق إلى بيئة جديدة متعددة الأطراف. وتتضمن حزمة الوثائق بيانا لجمهورية بيلاروس بشأن الخطط الخاصة بالمنظومات المضادة لقذائف تسيارية خلاف القذائف التسيارية الاستراتيجية. وبيلاروس ترحب بحقيقة أنه في نفس اليوم، وقع وزيرا خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولا لمعاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) وتبادلا رسائل تتعلق بالتعطيل المبكر لفعالية هذه الأسلحة، مما يفتح آفاقا جديدة للإسراع ببدء مفاوضات (ستارت الثالثة).

وثمة حدث تاريخي حديث آخر هو التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اكتملت به عملية تفاوض استمرت أربع سنوات بشأن موضوع له أهمية قصوى. ونرى أن أهمية المعاهدة لا تقتصر على تعزيز فعالية عدم الانتشار النووي، ووضع كوابح موثوق بها للتحسين النوعي للأسلحة النووية، والنهوض بالمفاوضات الرامية إلى نزع السلاح النووي.

فهذه المعاهدة تمثل أيضا في رأي بيلاروس دليلا موضوعيا آخر على أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وينبغي أن تتخذ إجراءات عالمية تكون على مستوى التحديات العالمية. إن تحقيق الصفة العالمية الكاملة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر حتمي لضمان صلاحية المعاهدتين وفعاليتهما. فلا بد أن تكون عالميتهما من بين أولويات الأمم المتحدة. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء، التي لم تنضم إلى المعاهدتين حتى الآن، وخصوصا البلدان التي تسمى بلدان العتبة، إلى أن تنضم إليهما في أقرب وقت ممكن.

واليوم، أصبحت القضايا المتصلة بمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضمان بدء أنشطتها بشكل فعال تحتل مكان الصدارة. وأود أن أؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن تكون إجراءات تعيين موظفي أمانة هذه المنظمة، في جميع المستويات وفي جميع المراحل، متسمة بالشفافية. ويجب أن يتم شغل الوظائف بطريقة متوازنة بحيث لا تُحتكر المناصب الفنية من جانب مجموعة بذاتها من الدول المشاركة. وينبغي تطبيق نظام الحصص الإقليمية لهذا الغرض.

ومن المسائل المبدئية ضمان التحقق من تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على يد وكالات دولية مختصة فضلا عن القيام بزيارات موقعية لرصد التنفيذ. ولا بد من وضع لوائح تتعلق بإجراءات رصد تنفيذ المعاهدة وبالجزاءات التي تفرض في نهاية المطاف في حالة انتهاك أحكام المعاهدة. ومن بين الأولويات أيضا تحديد أهداف الرصد الدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي وبالنهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وبيلاروس من المناصرين النشطين للجهود التي تقوم بها هذه الوكالة.

وفي ظل الخلفية العامة المتسمة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جهات شتى من العالم، تشكل الخطوات العملية التي اتخذتها بيلاروس مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي شروطا مسبقة هامة لتجديد الجهود الرامية إلى توطيد الأمن النووي في وسط أوروبا. وفي اعتقادنا أن المبادرة التي طرحها رئيس جمهورية بيلاروس السيد ألياكسندر لوكاشينكا لإقامة حيز خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية، والتي زاد من تطويرها مؤتمر مينسك الدولي المعني بذلك الموضوع في نيسان/إبريل الماضي، هي مبادرة تنطوي على إمكانية إرساء حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار السياسي والعسكري في تلك المنطقة الهامة والحساسة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونحن لا نعتزم أن نفرض على أي أحد أنماطا جاهزة للكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها هذه الفكرة. وعلى نفس المنوال، لا يبدو من اللائق محاولة تعطيل هذه الفكرة باللجوء إلى أنماط كانت مرسومة لأغراض الحرب الباردة. ونحن نتوقع لهذه المبادرة التي طرحتها بيلاروس أن تتطور مع تطور الظروف التي أخرجتها إلى النور. وعلى هذا الغرار نأمل أن تتطور السياسات الراهنة للدول الأوروبية وغيرها من الدول المهتمة بالموضوع.

وترحب بيلاروس بإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيار/مايو الماضي باعتبار ذلك من أهم

الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٧ في مجال نزع السلاح. ونحن نقدر انتخاب بيلاروس لمجلسها التنفيذي ونأخذ بكل جدية المسؤولية التي ينطوي عليها ذلك الانتخاب. وأود أن أنوه بالاتجاه المشجع المتمثل في تزايد عدد الدول المشاركة والتي صادقت بالفعل على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وفي التدابير العملية المتخذة لبدء إجراءات التفتيش التي توختها تلك الاتفاقية.

وتابعت بيلاروس الجهود المبذولة في جهات عدة من بينها مؤتمر أوسلو بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد. ونرى أنه من الأنسب مع ذلك أن تجرى المفاوضات في هذا الصدد في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل القيام وذلك مثلا بإعداد صك إضافي يلحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وعلى أية حال، أود أن أؤكد مجددا أن بيلاروس لم تسهم في الماضي وهي لا تساهم حاليا ولن تسهم مستقبلا في انتشار هذا النوع من الأسلحة على الصعيد الدولي. كما إننا نلتزم بالوقف الاختياري الذي فرضاه على تصديرها.

ومن الواضح أن تشكيل نظام ملائم للأمن الدولي يقتضي إجراءات دولية متفق عليها سواء لمراقبة تنفيذ الاتفاقات المبرمة والمنفذة حاليا، أو لمراقبة أسلحة التدمير الشامل الجديدة بغية منع تطويرها ونشرها.

ونحن ندرك تمام الادراك أن نطاق المشاكل الباقية التي تتوقف على حلها إمكانية قيام نظام جديد للأمن الدولي ما زال نطاقا شاسعا. وقد تبلورت تحديات جديدة بالإضافة إلى التحديات السابقة. ومن بين هذه التحديات الإرهاب الدولي، وعمليات النقل غير المشروع للأسلحة وما لها من آثار مزعزعة للاستقرار على الحالة في مختلف مناطق العالم، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ومشاكل عديدة أخرى لا يمكن حلها إلا من خلال جهود متضافرة تبذلها جميع الدول. وبيلاروس على استعداد لمثل هذا التفاعل مع جميع الدول على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي على حد سواء.

ومن بين التحديات الجديدة التي تتطلب الاهتمام الجاد والعملي من المجتمع الدولي التحديات المتعلقة بتكييف بعض الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت من قبل بشأن نزع السلاح. وعلى وجه التخصيص المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا - وبمساعدة البلدان التي تتعرض اقتصاداتها لقدر غير متناسب من العناء من جراء القضاء على الأسلحة التقليدية. وكما تعلمنا من تجربتنا الذاتية في بيلاروس، فإن المشاكل البيئية المتصلة بنزع السلاح حادة للغاية، خاصة ما يتصل منها بعمليات التحويل المكثف لأنشطة المؤسسة الصناعية - العسكرية وبالقضاء على الأسلحة. لهذا تؤيد بيلاروس تكملة مشروع المدونة الخاصة بالجرائم التي ترتكب بحق سلم وأمن البشرية بإضافة أحكام تنصب على الإضرار الشديد المتعمد بالبيئة.

وتقف أوروبا الآن في مفترق طرق حاسم. إن نجاح أو فشل جهودها لبناء صرح أمن مشترك حقا وغير مقسم في تلك الرقعة من العالم في القرن الحادي والعشرين أمر سيتوقف كليا على الوجهة التي تختارها. ولدى بيلاروس اقتناع راسخ بأنه سيتعين علينا في بناء صرح الأمن الجديد أن نلتزم بمبادئ مثل العالمية، والمراعاة الواجبة لشواغل الأمن المبررة لجميع البلدان المعنية، والتخلي عن خطوط التقسيم القديمة ومنع ظهور الجديد منها. فالاتجاه المضاد لذلك سيحمل في طياته خطر الانهيار. إن بيلاروس، التي فقدت ثلث شعبها تحت حطام معاهدات فرساي وعصبة الأمم وميونيخ، لا تريد أن يتكرر الماضي.

ونحن مستعدون للتفاعل والشراكة على قدم المساواة على امتداد كل الخطوط الجغرافية والسياسية، ابتداء من رابطة الدول المستقلة وانتهاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي، من أجل تحقيق هذه الأهداف والمبادئ. إن بيلاروس الواقعة عند مفترق طرق هام واستراتيجي وحساس، تحتاج إلى حدود تسودها الشفافية والتعاون لا إلى حدود تسودها المجابهة.

إن الخطوات العملية التي اتخذتها بيلاروس في مجال نزع السلاح النووي والتقليدي، ومشاركتنا في الشراكة من أجل السلام، ودعمنا لوضع ميثاق أمن أوروبي كل ذلك يبين استعدادنا للمساهمة في بناء صرح الأمن الأوروبي الجديد.

وختاما، أود سيدي الرئيس أن أؤكد مرة أخرى أن وفد بيلاروس سيبذل قصارى جهده لتسهيل التوصل إلى نتائـــج بناءة في عمل اللجنة الأولى ولتيسير جهودكم الرامية إلى بلوغ تلك الغاية. إن المنطق الذي أملى علينا الخطوات العملية التي اتخذناها في المجالات الرئيسية لنزع السلاح وتحقيق السلم والأمن الدوليين هو نفس المنطق الذي يحفزنا على أن نفعل ذلك.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يهنئكم وفدي كما يهنئ زملاءكم في هيئة المكتب على انتخابكم لإدارة دفة أعمال اللجنة الأولى. ونحـــن نعاهدكم على أن نتعـــاون معكـــم في أداء مسؤولياتكم.

لقد أشار عدة متحدثين إلى الإنجازات في ميدان نزع السلاح وما يتصل به من ميادين، خلال العامين الماضيين. وننوه، في هذا الصدد، باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩٩٦ وتوقيع عدة دول عليها وبـــدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل من هذا العام؛ وإنشاء الأمانة التقنية المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأخيرا، وليس آخرا، عملية أوتاوا واعتماد اتفاقية بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، في أوسلو.

وبينما نقدر نحن، كما يقدر غيرنا، تلك التطورات، نلاحظ مع الأسف عدم إحراز المجتمع الدولي تقدما في المفاوضات بشأن عقد معاهدة ملزمة دوليا لإزالة الأسلحة النووية.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وأدت تقريبا، في لجنة نزع السلاح، أية مناقشات جادة حول موضوع نزع السلاح النووي، ولـــم يتسن كذلك في مؤتمر نزع السلاح للأسباب ذاتها تحويـــل التأييد الواسع لإنشاء لجنة مخصصة، لنزع السلاح النووي إلى حقيقة واقعة، الأمر الذي يتجلى، مرة أخرى، فـــي تقرير المؤتمر (A/52/27) المطروح على اللجنة. أن موضوع الأسلحة النووية هو موضوع يحظى باهتمام عالمي، ومما يدعو إلى القلق استمرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في ممارسة الضغط، في هذه الحقبة التالية للحرب الباردة، من أجل رفع هذا الموضوع من جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

إن الجمعية العامة، في قرارها ٤٦/٣٥ الذي أعلن عقد الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح، قالت بحق:

"إن الأسلحة النووية تمثل أكبر خطر يهدد البشرية وبقاء الحضارة" (القرار ٤٦/٣٥، المرفق، الفقرة ١٧)

وأيا كان المبرر الذي جرى التذرع به خلال الحرب الباردة للتمسك بهذه الفئة من الأسلحة فإنه مبرر لم يعد من المستطاع الارتكاز إليه في الحالة الراهنة للأمن الدولي.

ونسترعي الانتباه إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في الهند في نيسان/أبريل من هذا العام التي جاء فيها ما يلي:

"بانتهاء الحرب الباردة لم يعد هناك مبرر لوجود ترسانات نووية أو نظام للأمن يقوم على أساس التحالفات العسكرية المتنافسة وسياسات الردع النووي". (A/51/912، المرفق، الفقرة ٥٤)

ولذا نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن النظريات التي عفا عليها الزمن، القائمة على فكرة الردع النووي، وأن تتعاون مع المجتمع الدولي على معالجة المسألة الهامة المتمثلة في نزع السلاح النووي، في المحافـــل التداولية والتفاوضية المتعددة الأطراف المختصة التي هي المكان الصحيح لذلك.

ونود، في هذا الصدد، أن نكرر الإعراب عن تأييدنا للاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ إلى مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٦ بشأن برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. فنحن نعتبر هذا الاقتراح خطوة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يقوم مؤتمر نزع السلاح عما قريب بإنشاء لجنة مخصصة للشروع في مفاوضات في هذا الشأن.

إن الأغلبية العظمى مـــن الدول في نصف الكرة الجنوبي قد أكدت التزامها بنزع السلاح النووي عن طريق انضمامها إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومارست بلداننا، من تلاتيلولكو إلى راروتونغا، وبليندابا، وبانكوك، وأنتاركتيكا ذلك الحـــق المعترف به بموجب

المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بانضمامها إلى المناطق المذكورة. ونحن نناشد، بالروح نفسها، الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، بأن تتفادى كلا الانتشارين الرأسي والأفقي، وكذلك أن تنضم إلينا في الوفاء بمسؤوليتنا المشتركة بموجب المادة السادسة، بمواصلة المفاوضات بحسن نية حول التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي وبعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. إن استمرار قيام هذا الالتزام بأمر أكدته بالأمس القريب، في عام ١٩٩٦، الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي أشار إليها الكثيرون خلال هذه المناقشة.

ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ناضلت بشدة في ١٩٩٥ في سبيل تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، أن تحترم أحكام تلك المعاهدة بكاملها، وأن تسهل إتاحة التكنولوجيا النووية للاستعمالات السلمية، وأن تقوم بعمل للنهوض بالهدف الأسمى للمعاهدة، ألا وهو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن بلدي يساند الترتيبات المعززة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن لنا تعاونا مثمرا جدا مع الوكالة، ونحن ممتنون لها على إسهامها الذي لا يقدر بثمن في جهودنا الرامية إلى تسخير التكنولوجيا النووية في مجالات شتى من حياتنا الوطنية، بما فيها الصحة، والزراعة، والصناعة. ولذا سعدنا بانتخابنا عضوا بمجلس محافظي الوكالة في بداية هذا الشهر. ونأمل أننا في ممارسة مسؤولياتنا بالمجلس سنزيد من متانة علاقاتنا بالوكالة ونسهم إسهاما فعالا في تحقيق أهدافها. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الصديقة على ثقتها وتأييدها إيانا في الانتخابات التي جرت في فيينا.

إن بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام، يفتح عصرا جديدا في نزع السلاح، نظرا لهدفها المتمثل في حظر استحداث، وانتاج، وتخزين، واستعمال هذه الفئة من الأسلحة وتدمير ما هو مخزون منها حاليا. إن بلدي قد صدق على المعاهدة، ونأمل أن البلاد التي لم تصدق عليها بعد سوف تفعل ذلك عما قريب، حتى يضفي على هذه المعاهدة الشاملة الطابع العالمي اللازم لكفالة فعاليتها ومصداقيتها.

إن أسلحة الدمار الشامل جديرة بحق بما توليه إياها المحافل الدولية من عناية. غير أننا نعترف كذلك بالخراب الذي تسببه الأسلحة التقليدية في النزاعات الداخلية العديدة التي لا تزال تستعر في مناطق مختلفة من العالم، كما يلاحظ ذلك الأمين العام في مذكرته A/52/298 عن الأسلحة الصغيرة. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يزكي أوار تلك النزاعات ويسهل الأنشطة الاجرامية والارهابية. ونثني على الأمم المتحدة لمساعدتها، في بعض المناطق، على تجميع تلك الأسلحة بعد توقف الصراع، وعلى تقييدها لتداول هذه الأسلحة.

وكذلك يمثل الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد مصدرا للقلق البالغ للمجتمع الدولي. وتظل هذه الألغام الأرضية تقتل الأبرياء وتتسبب في إعاقتهم وفي زعزعة النشاط الاقتصادي العادي في المناطق الموبوءة لفترة طويلة بعد نهاية الصراعات التي زرعت خلالها. ونحن مسرورون من توافق الآراء الدولي الوشيك بشأن كبح الاستخدام العشوائي لهذه الألغام وحظرها كلية. ولذا فإننا نعلن عن تأييدنا لعملية أوتاوا وللاتفاقية المعنية بالألغام الأرضية التي اعتمدت في أوسلو في الشهر الماضي، وندعو الدول القليلة التي لا تزال تماطل بشأن العملية أن تلحق بالركب. ونحن ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة تعبئة الموارد دعما للأنشطة المكثفة لإزالة الألغام ولتقديم المساعدة لضحايا الألغام.

إن موضوع الإصلاح يحيط بنا من كل حدب وصوب، وأود أن أشيد بالأمين العام على اقتراحه الوارد في مجموعة الإصلاحات المتكاملة والمتعلق بترفيع مركز شؤون نزع السلاح إلى إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلح، يرأسها وكيل للأمين العام. ونحن سعداء بوجه خاص لأن الأمين العام، في توضيحه لهذا الاقتراح، الذي يرد في الوثيقة A/52/CRP.3، كرر الإشارة إلى الأولويات العليا للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. ويحدونا أمل في أن تتابع الإدارة الجديدة بهمة الولاية التي كلفت بها الجمعية العامة الأمانة العامة، وأن تستمر في التعاون الوثيق مع الوفود في السعي لتحقيق هدف الميثاق الرئيسي المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد الدايل (المملكة العربية السعودية): يسرني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى أن أقدم لكم أحر التهاني متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم. وإنني على ثقة تامة بأنكم، ما تملكون من مهارة وخبرة، سوف تقودون، إن شاء الله، أعمال هذه اللجنة إلى كل ما نصبو إليه من نتائج مثمرة. ويطيب لي، في هذه المناسبة، أن أؤكد لكم رغبة واستعداد بلادي للتعاون معكم للتوصل إلى كل ما يؤدي إلى نجاح أعمالنا.

إن الجهود الدولية والإقليمية الرامية لنزع السلاح تبعث على الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي للتخلص النهائي من كافة أنواع الأسلحة لما تشكله من خطر أساسي على السلم والأمن الدوليين. والتزاما من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، بوصفهما ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في كافة المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح. وذلك إيمانا منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

وانطلاقا من موقف المملكة العربية السعودية الداعي دوما لإقرار مبدأ الأمن للجميع، وإسهاما منها في كافة الجهود الدولية المبذولة لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في كافة مناطق العالم بشكل نهائي، فقد شددت المملكة على رفضها الدخول في سباق لإنتاج واستخدام الأسلحة النووية. وكانت من أوائل الدول التي وقعت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما أنها انضمت لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والامتناع عن إنتاج الأجهزة النووية المتفجرة أو الحصول عليها أو السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها. وحرصت حكومة المملكة على المشاركة بفعالية في مؤتمر نيويورك الخاص بمستقبل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية خلال انعقاده عام ١٩٩٥. كما أنها تبنت موقفا إيجابيا إزاء الجهود التي جرى بذلها من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية. كما أنها تشارك بفعالية في المجلس التنفيذي لمنظمة الأسلحة الكيميائية. وقد أشادت بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، والقاضي بضرورة التزام جميع الدول بمواصلة المفاوضات بحسن نية وإنهاء هذه المفاوضات من أجل القضاء على السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة. وشاركت المملكة في الجهود المكثفة التي تبذلها الجامعة العربية من خلال اللجنة الفنية المكلفة بوضع مشروع اتفاقية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. إن هذه الجهود والمواقف ما هي إلا دليل صادق على إثبات حسن النوايا لدى المملكة نحو قضايا نزع السلاح والأمن الدوليين وخلق بيئة دولية آمنة خالية من السلاح النووي وغيره من الأسلحة الفتاكة.

إن نجاح إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض مناطق العالم، بفضل تعاون دولها وإدراكها لحتمية التعايش السلمي، يمثل خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال حتى الآن، مع الأسف، بعيدة عن هذا الاتجاه، وذلك بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى لتحقيق ذلك. فعلى الرغم من تأييدها الظاهري لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال تأييدها لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن، فإنها في الواقع لا تزال تضع العراقيل في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال ربطها لمعالجة قضية الأسلحة النووية في المنطقة ضمن عملية سلام ومفاوضات شاملة بمشاركة كافة الأطراف. كما أن إسرائيل لا تزال ترفض قبول دعوة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي للامتناع عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها، إضافة إلى عدم انضمامها لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وعدم إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم حماسها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبذلك فإن إسرائيل تظل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة وبرامج نووية وأسلحة كيميائية خارج نطاق الرقابة الدولية.

إن الموقف الإسرائيلي تجاه قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، بكل ما تطرحه من تبريرات، يتناقض بشكل واضح وصريح مع كل ما تدعيه من رغبة في السلام. حيث أن السلام الحقيقي ينبغي أن يبنى على الثقة وإثبات حسن النية بين دول وشعوب المنطقة، وليس على امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وفرض سياسة الهيمنة التي لن

تكون مصدر قلق وتهديد لشعوب المنطقة فحسب بل ستشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تدعم كافة جهود الأمم المتحدة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما تطلب إلى الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي إسرائيل، إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة للانضمام لها. وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما ينبغي إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على ما جاء في الرد المقدم من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الشفافية في مجال التسلح من أن الشفافية في التسلح تعتبر إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما أن نجاح أي آلية للشفافية لا بد أن يبنى على أساس متوازن وشامل وغير تمييزي، مع توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل معلومات عن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. والسجل لا يأخذ في الحسبان الوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط الذي يتميز بانعدام التوازن النوعي في مجال الأسلحة بسبب حيازة إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، تعبر المملكة عن آمالها وطموحاتها نحو بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي لما فيه خير البشرية جمعاء.

السيد ملام داوودا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أضم صوتي بالنيابة عن وفد النيجر إلى أصوات التهنئة التي تستحقونها كل الاستحقاق والتي قدمت إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين الذين يساعدونكم بفعالية كبيرة في الاضطلاع بالعمل الهام المنوط بكم.

ويرحب وفد بلادي بهذه الفرصة للتكلم بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح.

إن النيجر، إخلاصا منه للمثل النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالسلم والأمن الدوليين، يعمل دائما على تحقيق نزع السلاح العام والكامل، وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن بلادي طرف في عدة صكوك من الصكوك الدولية الهامة للغاية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة حظر التجارب النووية. لذا يشعر النيجر بالارتياح لما تم على الصعيد الإقليمي من إتمام مواد المعاهدة التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وينجم عن الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية انتشار الأسلحة غير القانونية بجميع أنواعها في أفريقيا. وهي أسلحة تستعمل لقتل النساء والأطفال والرجال في القارة. وعلى الرغم من أن أفريقيا ليست منتجة للأسلحة، فهي تظل الضحية الرئيسية لهذه الأجهزة الفتاكة. والنيجر، لاقتناعه اقتناعا عميقا بأن توطيد دعائم السلام والأمن يتوقف دائما على اتخاذ تدابير معينة لنزع السلاح، ولا سيما تحديد الأسلحة ذات العيار الصغير والأسلحة الخفيفة، ويشارك الأمم المتحدة وبعض البلدان المجاورة في تنفيذ إجراءات شاملة لمكافحة آفة الاتجار بالأسلحة غير القانونية.

وعلى الصعيد المحلي، فبالإضافة إلى سن تشريع وطني يتعلق باستيراد الأسلحة النارية وحيازتها، وهو تشريع يعاقب بشدة على أي انتهاك للقانون، أنشأ النيجر في عام ١٩٩٤ لجنة وطنية لجمع الأسلحة غير القانونية ومكافحتها. وهذه اللجنة التي ترمي إلى وضع حد لعدم الأمان الناجم عن تداول الأسلحة الصغيرة وانتشارها في النيجر، قد أحرزت بالفعل نتائج تدعو إلى الارتياح في إنجاز مهمة تجريد الأهالي من السلاح، حسبما ذكرت البعثة الاستشارية للأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٥ في صدد انتشار الأسلحة الصغيرة غير القانونية في المنطقة الصحراوية - الساحلية دون الإقليمية.

ومع ذلك، لا يزال يتوجب بذل جهود كبيرة بسبب أهمية هذه الظاهرة وانعدام الوسائل المادية المطلوبة

لكفاح هذه الآفة. وفي هذا الصدد، فإن مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضرورية الآن بأكثر من أي وقت مضى لتهيئة أحوال الأمان الدائمة ذلك أن التنمية لا يمكن تحقيقها بـــدون الأمن، وهذا قول لا مغالاة في أهميته ومهما كررنا ذكره. وتتوقع بلادي فعلا الشيء الكثير نتيجة التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة فيمـــا يتعلق بتسوية مسألة نزع السلاح في المنطقة الصحراوية - الساحلية دون الإقليمية.

ورغم أن النيجر ينتج اليورانيوم، فإنه لا يملك، وهو البلد النامي، أي مرافـــق لإنتاج الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الخفيفة. وليس لديه أيضا أي برنامج للتسلح أو مؤسسات للبحث النووي. وبلـــدي إذ يتوق إلى الإسهام في التدابير الجماعيـــة الفعالة لمنع وإزالة جميع التهديدات للسلام وفقا للفقرة ١ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، أصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وستنشأ هيئة وطنية للقيام بدور السلطة الوطنية للرصد وذلك لكفالة تنفيذ تلك الاتفاقية.

ولقد رحب بلدي باعتماد اتفاقية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أوسلو في أيلول/سبتمبر الماضي. واتخذت السلطات المعنية في النيجر بالفعل جميع التدابير العملية من أجل التوقيع في أوتاوا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وإن النيجر، إذ يشعر بالحاجة إلى تحقيق الشفافية في ميدان الأسلحة، يقوم كل عام بتزويد الأمانة العامة للأمم المتحدة بقائمة الأسلحة التي تجهز بها القوات المسلحة النيجيرية. ثم إن هذه القائمة تظل كما هي دون تغيير فيما يتعلـــق بالمركبات المسلحة ومنظومات المدفعية ذات العيار الكبير، حيث أن النيجر لا يملك الموارد المالية الضرورية لشراء الأسلحة الغالية الثمن إلى حد بعيد.

ولما كان النيجر لا يملك سوى جيش صغير قوامه ١٠ ٠٠٠ فرد لمساحة تبلغ ١ ٢٦٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع، فقد حرص على تحديد أولوياته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلا من العكوف على سباق تسلح ليس من مصلحة بلد يواجه الفقر المدقع. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن معظم الأسلحة الخفيفة والقطع القليلة من المدفعية التي تستخدمها قوات النيجر المسلحة هي هبات آتية من بلدان صديقة.

وعلى الرغم من أن النيجر ليس له دور في الإبلاغ عن التجارب النووية، فإن المخاوف تساوره من احتمال أن تقوم الدول النووية باستخدام إقليمه الصحراوي الشاسع دون علمه للتخلص من نفايات مشعة. ولهذا فإن النيجر، انطلاقا من حرصه على الإدارة السليمة الآمنة للنفايات المشعة، صدق على اتفاقية باماكو، وهو على وشك الانضمام إلى اتفاقية بالي، وكذلك إلى الاتفاقية الدولية التي دعت إلى عقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتناول الأمان في إدارة النفايات النووية والسمية.

وعموما، فإن السياسات الدفاعية للنيجر تتسم، قبل كل شيء، برغبة ثابتة في إنشاء علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي مع جميع البلدان المجاورة وجميع الدول المحبة للسلم وللعدل في العالم.

وهـــذا الموقف يتجلى بوجه خاص في الحرص الذي يظهـــره النيجر، دائما، على الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى التعايش السلمي مع جميع البلدان المجاورة وعلى عرض وساطته في حالات الصراع بين الدول وعلى التشاور مع الدول المجاورة للوصول إلى اتفاق معها بشأن الحدود الوطنية وعلى التعاون مع جميع دول العالم في إطار الاحترام المتبادل للسيادة، وعلى احترام جميع التزاماته الدولية، وعلى العمل بعزم على تطبيق سياســـة عدم الاعتداء عن طريق الانضمام للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية للتكامل والدفاع وكذلك عن طريق الاسهام في انشاء قوات حفظ السلام الدولية بإرسال وحدات عسكرية.

وكل ما تقدم يتطلب وضوح دعم المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد دعم الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين ينبغي أن يأخذوا بعين الاعتبار الجوانب الأمنية في سياساتهم المتصلة بالمساعدة الإنمائية. وبهذا فقط يمكننا أن نحرز معا تقدم صوب بناء عالم أكثـــر أمانا، عالم السلام والتقدم الذي تطمح إليه شعوبنا.

السيد أونانغا أنيانغا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفدي سرورا كبيرا أن يراكم، سيدي، تترأسون مداولات اللجنة الأولى، ويود أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم تهنئة حارة على انتخابكم. ونحن على اقتناع بأن خبرتكم وكفاءتكم الكبيرة يبشران بنجاح مداولاتنا. ويمكنني أن أؤكد لكم استعدادنا الكامل للتعاون معكم لكفالة نجاحكم في أعمالكم. كما أود أن أهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب.

ولسلفكم، السفير الكسندر سيشو ممثل بيلاروس، أود أن أعرب عن اعجابي بالطريقة الممتازة التى أدى بها عمله.

ولئن كان من اللائق تماما أن نعطى أولوية للبنود المتعلقة بنزع السلاح النووي في جدول أعمالنا، فإن الأحداث الدموية للعقد الماضي تذكرنا بأن نزع السلاح التقليدي هو أمر لازم وبصفة خاصة نظرا للانتشار الحالي المزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وسأتناول أولا نزع السلاح النووي حيث يوجد على الأقل سببان ما فتئا يسوغان الشعور بأهمية الاستعجال في هذا الموضوع، فأولا، تشكل الأسلحة النووية، أكثر من أي سلاح آخر، تهديدا لا حد له للبشرية ولبقاء الحضارة. إذ أن قدرتها على التدمير على نطاق عالمي لا نظير لها حتى الآن. ثانيا، لا توجد حتى الآن تدابير من أجل الإزالة المنتظمة للأسلحة النووية التي تم تكديسها.

ووفدي بقوله هذا لا يتجاهل صحة وأهمية الاتفاقات التي أبرمت أو على وشك الإبرام للحد من سباق التسلح النووي أو وقفه سواء أكانت اتفاقات ثنائية مثل سلسلة "ستارت" أو كانت متعددة الأطراف مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كان من دواعي سرور وفدي البالغ أنها مددت تمديدا لا نهائيا. لكن ما دامت هناك رغبة عنيدة في الاحتفاظ بأسلحة يتعذر على المرء تجاهل طابعها الرهيب والثقيل الوطء بنفس القدر فإننا سنظل بعيدين كل البعد عن بلوغ ما يمكن أن يسمى حقا نزع سلاح نووي.

وإن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن موضوع مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لا تزال فتوى يعتد بها وهي تلزم الدول النووية باحترام تعهداتها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونشعر بالتشجيع بوجه خاص للاستنتاجات التي توصلت اليها بشأن مستقبل الأسلحة النووية مؤسسات مثل بغواش أو لجنة كانبيرا أو لجنة الأمن الدولي وتحديد الأسلحة التابعة للأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة. فهذه الاستنتاجات الصادرة عن أهل الرأي تقنعنا بضرورة إزالة الأسلحة النووية الحالية واعتماد رقابة دولية صارمة وبعدم صلاحية اتخاذ حيازة الأسلحة النووية وسيلة للحفاظ على الأمن الوطني أو الدولي.

وتدلل هذه الدراسات ذات القيمة العلمية والأخلاقية على أن بإمكاننا، إذا توفرت لدينا الإرادة السياسية، أن نزيل الأسلحة النووية إزالة تامة دون التأثير على التوازنات الاستراتيجية الرئيسية، وأن نصون وندعم السلم والأمن الدوليين.

إن الحماس الذي تثيره هذه الاسهامات القيمة في خدمة قضية نزع السلاح النووي يقابله ويتنافى معه للأسف تعثر المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ويشعر وفدي بالقلق بوجه خاص لأن أمنية المجتمع الدولي الفذة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أصبحت الآن رهينة لمأزق الجمود الحالي. ومن المؤسف أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذي هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لم يتفقوا على أي من النقاط الثماني في برنامج عمله. وسجل الفشل هذا يعد تحديا لنا جميعا.

وللمرء أن يسأل: ترى إلى أي مصير كانت ستؤول الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد لو تعين على عملية أتاوا القيمة، وبلدي طرف فيها، أن تنتظر الانتهاء من التوصل إلى اتفاق مبدئي في إطار مؤتمر نزع السلاح؟ إن التساؤلات التي أثارتها عدة وفود حول شرعية هذه الهيئة، التي لا تزال ذات أهمية لا منازع فيها، هي تساؤلات يمكن أن يفهمها الجميع بسهولة.

فالتهديدات العديدة التي يواجهها العالم إنما تتطلب عملا دوليا متزايدا ومتضافرا، وبصفة خاصة لإزالة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار وانتشار الصراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بمقترح الأمين العام للإصلاح بتحويل مركز شؤون نزع السلاح إلى إدارة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن ينال كل جانب من جوانب مسألة نزع السلاح الاهتمام المناسب من جانب الأمانة العامة. وهذا يتماشى ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن هذا التدبير أن يعزز قدرة الأمانة على الاستجابة للعديد من النداءات التي وجهتها الدول الأعضاء. وبهذا ينتعش عمل لجنتنا.

وفي المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية، ينبغي تشجيع الدول على التخلي عن جنوحها إلى قصر معالجتها لمسائل نزع السلاح على المسائل التي تتصل بالاحتياجات الملحة للأمن الوطني، مهما كانت مشروعية هذه الاحتياجات. وهذا يصدق على جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

كيف يمكن لنا أن نحافظ على السلم والأمن الدوليين إن لم نقدم على عمل نعكس به مسار انتشار جميع أنواع الأسلحة. لا بد لذلك أن نهتم بفئة الأسلحة التي تزيد النزاع المسلح اشتعالا في شتى أرجاء العالم.

إن تراكم ونقل الأسلحة الخفيفة أو الصغيرة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار يشعلان أوار طائفة من النزاعات التي تتسبب في مآس إنسانية كثيرة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل مسؤول في ضوء استمرار هذه الحالة.

ومن المعروف أن الاحتفاظ بالأسلحة لا يتسبب في اندلاع الحروب، إلا أن تراكمها المفرط في مناطق متوترة وغير مستقرة كثيرا ما يشجع على استخدام العنف المسلح كوسيلة لحل النزاعات السياسية. والعلاقة المترابطة بين انتشار الأسلحة الخفيفة أو الصغيرة وتفاقم النزاع المسلح لم تعد بحاجة إلى دليل.

والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الأسلحة التي اعتمدت بتوافق الآراء أثناء الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في ١٩٩٦ والتوصيات الأخيرة التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة يمكنهما أن تسهما في اعتماد صك دولي ملزم لمراقبة نقل هذه الأسلحة.

ومع ذلك، فإذا كان لنا أن ننشئ هذا الإطار المحدد للمعايير، الذي لا يزال أمرا مفتقدا للأسف، سيصبح من الأهمية القصوى بمكان اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح حيثما يتبين ضرورة ذلك.

وسيواصل وفد بلدي تأييده للمبادرة الألمانية بشأن هذه المسألة.

وبما أن العوامل التي تعمل على زعزعة الاستقرار والأمن على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والدولية آخذة في الازدياد، فإن تعزيز الدبلوماسية الوقائية يجب أن يكون أحد العناصر الأساسية في جهود المجتمع الدولي للنهوض بالسلام. وقد أصبح لازما أكثر من أي وقت مضى أن تنطوي جهود المحافظة على السلام في أنحاء العالم على الاستفادة من إمكانات الدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا السياق نذكر أنه منذ ١٩٩٢، بدأت بلدان عددها ١١ بلدا في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، هي أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وغابون - وجميعها أعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا - بدأت عملية حوار متبادل لتعزيز تدابير بناء الثقة داخل الدول وفيما بينها كوسيلة لإقامة سلام دائم.

ومن أجل الاستمرار في ترجمة هذه الإرادة إلى عمل ملموس، فإن البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية، المجتمعة في ليبرفيل في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه قد اعتمدت خطة عمل تستهدف، في جملة أمور، إنشاء آلية للإنذار المبكر قبل نهاية ١٩٩٧ للمساعدة في منع اندلاع النزاع المسلح في وسط أفريقيا. وترد تفاصيل

التدابير الهامة التي اعتمدتها اللجنة في تقرير الأمين العام عن أنشطة اللجنة (A/52/293).

وبصدد تدابير بناء الثقة المتوخى إرساؤها، تنوي البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن موضوع المؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، وذلك في الفترة ما بين الآن وشهر كانون الأول/ديسمبر القادم في مالابو بغينيا الاستوائية.

وأود أن أبلغ اللجنة أنه بناء على دعوة من حكومة بون، شارك ممثلو أربعة من البلدان الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن، هي الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي وفرنسا، في الاجتماع الوزاري التاسع للجنة الاستشارية. والتبادل المفيد جدا للآراء الذي أجروه مع أعضاء اللجنة قد أعطاهم أفكارا بشأن زيادة التعاون بين مجلس الأمن وبلدان المنطقة دون الإقليمية.

علاوة على ذلك، أشار ممثلو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى استعدادهم لمد يد المساعدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية في تعزيز قدرتها في مجال حفظ السلام - ليس فقط بعد وقوع الواقعة، ولكن أيضا بل على الأخص قبل وقوعها، وذلك بدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في اللجنة لمنع نشوب نزاعات مسلحة جديدة في وسط أفريقيا.

وليس ثمة حاجة للتذكير بالطابع الذي لا يتجزأ للسلام والأمن لتبرير الحاجة إلى قيام تضامن حقيقي وإلى الاستمرار في دعم جهود البلدان الأعضاء في اللجنة لاستعادة مناخ الثقة في المنطقة دون الإقليمية. وإنني أرحب بتزايد عدد الدول التي تبدي اهتماما حقيقيا بأنشطة اللجنة. وباسم البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، التي يترأسها بلدي الآن، أود أن أعرب عن خالص امتناني للدول التي سبق وتكرمت بالإسهام في تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وأن أية مساهمة طوعية جديدة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لتمويل أنشطة اللجنة ستكون موضع تقدير كبير من جانب أعضائها.

وفي الوقت المناسب سنتقدم بمشروع قرار إلى اللجنة، يحدد أنواع الأنشطة التي تتوخاها اللجنة لإحلال سلام واستقرار دائمين في وسط أفريقيا.

وبما أن ثمة توترات كبرى لا تزال قائمة في منطقتنا دون الإقليمية، فإنه ينبغي الحفاظ على عمل اللجنة الاستشارية الدينامي ومساندته.

والجانب دون الإقليمي في نزع السلاح، التقليدي والنووي على حد سواء، يشكل في الواقع عنصرا أساسيا لبناء السلام العالمي. ولهذا فإن وفد بلدي لا يزال على اقتناعه بضرورة دعم أنشطة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان التأكيد على أن تعزيز نزع السلاح على المستوى الإقليمي لا ينفصل عن مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي الحقيقة، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي فئة أساسية من فئات نزع السلاح الكلي في جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نسعى جاهدين لإنشاء المزيد منها، إذ أنها تسهم إسهاما كبيرا في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على المستويين الإقليمي والدولي - ولم لا نقول على المستوى الوطني؟ وهل خطر ببال أحد مدى الدفعة التي تتحقق لقضية نزع السلاح النووي لو أن دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية أعلنت إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية؟ هنا تبرز حسنات المبادرة التي اتخذتها منغوليا، مع أنها اتخذتها لأسبابها الخاصة.

إن أمام تحقيق نزع السلاح العام والكامل فرصا إيجابية، ونحن بحاجة إلى تشجيعها والعمل معا لكي نجعلها حقيقة واقعة. وفي الغالب يتطلب هذا عملا تحضيريا طويلا ومضنيا، كما هو حال المفاوضات الجارية الآن بشأن بروتوكول التحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي مجال التحقق المعقد، الذي يشكل عنصرا هاما لبناء الثقة ونزع السلاح الحقيقي، فإن وفد بلدي مقتنع أيضا بضرورة إنشاء هيئة دولية برعاية الأمم المتحدة لتنسيق وتنفيذ الخيارات التي يعتمدها المجتمع الدولي في هذا المجال.

والجهود التي تبذل لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتخذ المسار الصحيح. ولهذا ينبغي بذل كل ما يستطاع لضمان اكتسابها طابعا عالميا كاملا.

ومما يبعث على التشجيع اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي، التي وقع عليها الآن أكثر من ١٥٠ بلدا، ويرجى منها أن تفتح الطريق لتحقيق مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح النووي. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لدعم النداء الموجه إلى مؤتمر نزع السلاح لكي يبدأ، حالما يستأنف عمله، مفاوضات تؤدي إلى إبرام اتفاق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، على أن يكون مفهوما أن الاتفاق سيأخذ في الاعتبار المخزونات الموجودة. ومن المنطقي، أنه ينبغي لهذه الاتفاقية الجديدة مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تضعا نهاية، مرة وإلى الأبد، لإنتاج الأسلحة النووية الجديدة.

وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما وأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية دخلت حيز النفاذ. ولو حذا الاتحاد الروسي حذو الولايات المتحدة الأمريكية فانضم إلى هذا الصك الهام لأعطانا بذلك مناسبة تستحق أن ننوه بها كل التنويه.

ومع أن مداولات الدورة المضمونية الأخيرة لهيئة نزع السلاح لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإن وفد بلدي ما زال مقتنعا بالحاجة الماسة لعقد الدورة.

وعلاوة على ذلك، فإن غالبيتنا تشارك في هذا الرأي، ونظرا إلى اتفاقنا على مبدأ عقدها، فإننا لسنا بعيدين عن التوصل إلى تفاهم بشأن كيفية ذلك. ونظرا لعظم المهمة التي أمامنا، فإن من مسؤولية الجميع العمل في اتجاه تحقيق توافق في الآراء لتيسير عقد تلك الدورة.

ويجب علينا أن نعترف بأنه سيكون أمرا محبطا جدا إذا لم تتمخض مفاوضات نزع السلاح العام والكامل عن نتائج ليست أفضل مما تحقق خلال الحرب الباردة، بالرغم من الظروف المواتية حاليا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠